التصويت. وفسر الموقف الاميركي هذا بأنه محاولة لتفادي توتر علاقات واشنطن مع البلدان العربية المعتدلة، خصوصاً تونس التي هددت بقطع العلاقات معها.

وقد دعا قرار مجلس الأمن اسرائيل الى «الامتناع عن القيام بهذه الاعمال العدوانية». كذلك طلب، بالحاح، من جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ اجراءات لردع اسرائيل عن القيام بمثل هذه الأعمال التي تستهدف سيادة دول اخرى وسلامة اراضيها، ورأى ان «من حق تونس الحصول على تعويضات مناسبة» (النهار، ٦/١٠/١٩٨٥).

في المقابل، فشلت في الامم المتحدة محاولة جديدة لطرد اسرائيل عن طريق رفض قبول اوراق اعتماد وفدها. ووافقت الجمعية العمومية بأكثرية ٨٠ صوتاً ضد ٤٦ وامتناع ٢٠ على اقتراح قدمته السويد باسم الدول الاسكندنافية يدعو الى عدم اتخاذ موقف من مشروع القرار الذي اقترحته الدول العربية. ويشار الى ان الدول العربية هي التي اخذت المبادرة هذه المرة ودعت الى طرد اسرائيل في حين ان ايران كانت تتولى ذلك في الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤، ورفضت اقتراحاتها في تلك السنوات بأكثرية مشابهة. وذكرت مصادر ديبلوماسية ان الاردن وسلطنة عمان لم تنضما الى المجموعة العربية، وكانتا من الدول التي امتنعت عن التصويت. اما مصر فقد صوتت الى جانب مشروع القرار الأسيوجي، وكذلك ايدته رومانيا، وصوت ضده الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا والمانيا الديمقراطية.

كذلك، تم التخلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت ضغط الولايات المتحدة ودول غربية اخرى، عن اقتراح بدعوة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م ت ف، ياسر عرفات، إلى المشاركة في احتفالات الجمعية العامة في الذكرى الأربعين لتأسيس المنظمة الدولية.

وكانت الهند وخمس دول اخرى من مجموعة عدم الانحياز (الكويت، العراق، اليمن الشمالي، السنغال، نيجيريا) قد تقدمت بمشروع لدعوة عرفات ورئيس منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو)، سام نغوما، إلى حضور هذه الاحتفالات، لكن، بعد مشاورات شارك فيها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الدورة الحالية للجمعية العامة، وتحت ضغط وتهديد الولايات المتحدة، تخلت الدول الست عن اصرارها على طرح الاقتراح للتصويت. وكان من المتوقع، في حال حصول الاقتراح، ان ينال، بسهولة، نسبة ثلثي الأصوات المطلوبة لانجاحه.

وتلا رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة، دي بيريس، بياناً جاء فيه «ان م.ت.ف. ومنظمة سوابو ما زالتا قادرتين على التحدث أمام الجمعية العامة في مسائل تهمهما... لكن، في الظروف الحالية، علمت ان اصحاب المشروع تخلوا عن طرحه على التصويت». وذكر البيان ان وضع المراقب الذي منحته م ت ف. العام ١٩٧٤ و منظمة سوابو العام ١٩٧٦، «ما زالا ساريين وقابلين للتطبيق في كل مجال» (السفير، ١٥/١٠/١٩٨٥).

ع.ش.